الصباح الاقتصادية 12
العدد 2047 - السنة السابعة
الاحد 6 ربيع الأول 1436 - الموافق 28 ديسمبر 2014
Sunday 28 December 2014 - No.2047 - 7th Year

الثبات النسبي لأسعار النفط أثر إيجاباً على معنويات المتداولين

تقرير: السوق الكويتي يتماسك ويستعيد جزءاً من خسائره الأخيرة

أكد تقرير إقتصادي أن سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من تعويض جزء من خسائره التي مني بها في الأسابيع السابقة على وقع التماسك النسبي الذي طرأ على أسعار النفط، الأمر الذي أثر إيجابا على معنويات المتداولين ودفعهم إلى الشراء، خاصة بعد هبوط أسعار العديد من الأسهم إلى مستويات متدنية جدا خلال الفترة الماضية، مما جعلها مغرية للشراء. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل القوى الشرائية التي شملت معظم الأسهم التي تم تداولها خلال الأسبوع، لاسيما الأسهم القيادية والتشغيلية، الأمر الذي انعكس على أداء جميع مؤشرات السوق وفي مقدمتها مؤشر كويت 15 الذي استطاع أن يعود للمنطقة الخضراء على المستوى السنوي مرة أخرى.

هذا وقد تزامنت مكاسب السوق الكويتي خلال الأسبوع الماضي مع الارتفاعات القوية التي سجلتها أسواق الأسهم الخليجية، حيث تمكنت هي الأخرى من تعويض بعض خسائرها التي تكبدتها في الأسابيع الماضية، مباشرة بتحسن أسعار النفط نسبيا. وقد جاء سوق دبي المالي في مقدمة تلك الأسواق، حيث حقق مؤشره نموا أسبوعيا نسبته 13.43%، تلاه سوق مسقط للأوراق المالية الذي استطاع مؤشره أن ينهي تعاملات الأسبوع محققا نموا نسبته 13.18%، في حين شغلت بورصة قطر المركز الثالث بعد أن ارتفع مؤشرها بنسبة بلغت 11.33%، فيما شغل سوق الكويت للأوراق المالية المرتبة الرابعة بعدما حقق مؤشره نموا أسبوعيا نسبته 5.58%، في حين جاءت السوق المالية السعودية في المرتبة الخامسة بعد أن حقق مؤشرها ارتفاعا نسبته 5.58%. وشغل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة السادسة بارتفاع لمؤشره بلغت نسبته 3.93%. أما بورصة البحرين فكانت الأقل تسجيلا للمكاسب خلال الأسبوع الماضي، حيث حقق مؤشرها ارتفاعا نسبته 1.72%.

من جهة أخرى، أصدر (صندوق النقد الدولي) تقريرا حمل عنوان «التنويع الاقتصادي في دول التعاون: الماضي، الحاضر، المستقبل»، حيث أشار فيه إلى أنه مع تراجع أسعار النفط بنسبة 40% منذ شهر يوليو الماضي، برزت أهمية التنويع الاقتصادي مجددا على السطح، إذ أنه على الرغم من أن حكومات المنطقة قد تمكنت من تحقيق بعض الإنجازات تجاه تنويع اقتصادياتها في السنوات الأخيرة، إلا أنه ما زال أمامها الكثير لتبذله في هذا الصدد، مشيرا إلى أن الاستراتيجيات التي اتبعتها حتى الآن أثمرت نتائج مختلفة، ولكي تنجح في تحقيق تقدم كبير نحو تقليص اعتمادها على النفط، عليها أن تعدل المحفزات أمام الشركات لتشجيعهم على العمل والإنتاج في القطاع الخاص غير النفطي إذا ما أرادت هذه البلدان النجاح في تنويع اقتصادياتها.

ومن الجدير بالذكر أن الدول الخليجية وعلى رأسها الكويت لم تتمكن من الاستفادة من الارتفاع الواضح الذي شهدته أسعار النفط في السنوات الماضية، ولم تستطع أن توظف العوائد الضخمة في تنويع اقتصادياتها، بل على العكس، تسبب هذا الارتفاع في تعزيز سيطرة النفط على اقتصادات هذه الدول بشكل مبالغ فيه؛ إلا أن الهبوط الشديد الذي تشهده أسعار النفط حاليا، حيث فقد سعر برميل النفط ما يوازي 50% من قيمته خلال العام الحالي، قد يجبر هذه الدول على التفكير جديا في التنويع الاقتصادي الذي يجب أن يقوده القطاع الخاص، وخاصة الكويت التي لازالت تشكل إيرادات النفط حوالي 90% من ميزانيتها، وهو ما يهدد مستقبل الاقتصاد الوطني الذي يعاني من اختلالات هيكلية شديدة في ظل استمرار هبوط أسعار النفط، فها هي سياسة الإعتماد على مصدر واحد للدخل قد أثبتت فشلها مع أول اختبار. وهو ما حذرنا منه مرارا وتكرارا في تقاريرنا السابقة. إن قضية تنويع الدخل والبحث عن مصادر أخرى باتت هي الضرورة الملحة هذه الفترة، واهمها مصدر الثروة البشرية التي تكبر وتترعرع ضمن الاهتمام بالتعليم المستنير والتأهيل المهني الذي يواكب احتياجات سوق العمل. فالثروة البشرية إذا ما أتيح لها التعليم والتأهيل المناسب وضمن حرية اقتصادية، تصبح الثروة الدائمة والأفضل في المجتمع كما هو حادث في كثير من الدول المتقدمة، وعلى الحكومة الإستفادة من خبرات القطاع الخاص في هذا الصدد، وعدم إهمال مطالبه واقتراحاته التي لا شك أنها ستفيد الاقتصاد الوطني وستصب في المصلحة العامة.

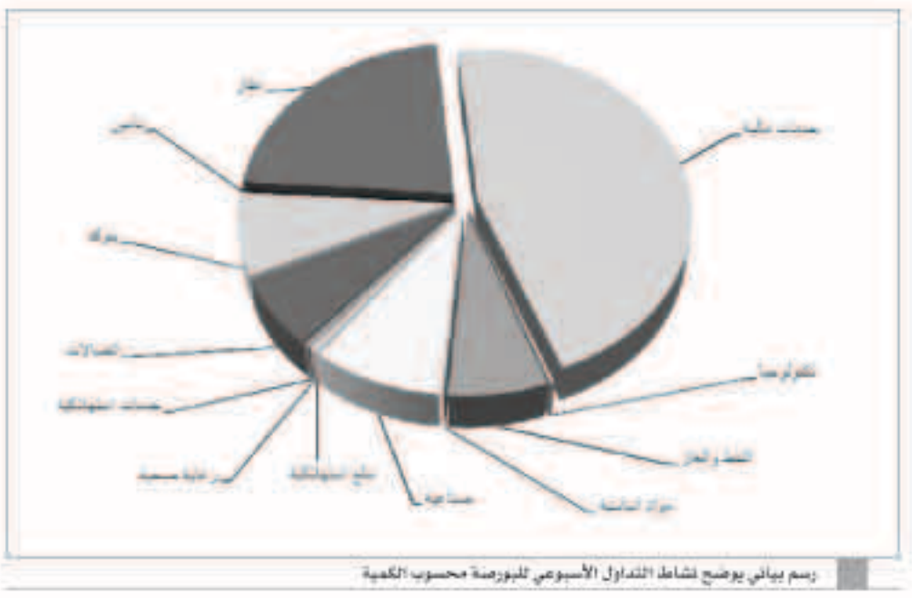
رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي للبورصة محسوب الكمية

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكن من تعويض جزء من خسائره التي مني بها في الأسابيع الماضية، حيث أنهت مؤشراته الثلاثة تعاملات الأسبوع محققة مكاسب متباينة بدعم من القوى الشرائية التي شهدتها العديد من الأسهم المدرجة في السوق وفي مقدمتها الأسهم القيادية والتشغيلية، وقد جاء ذلك وسط تحسن واضح في نشاط التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي، حيث انعكست الأجواء التفاؤلية التي شهدها السوق على نشاط التداول فيه، مما انعكس إيجابا على القيمة الرأسمالية في السوق، والتي سجلت ارتفاعا أسبوعيا نسبته 6.09% بعد أن وصلت إلى 28.19 مليار دينار بنهاية الأسبوع المنقضي، بالمقارنة مع 26.57 مليار دينار في الأسبوع قبله.

هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع مسجلا نموا واضحا لمؤشراته الثلاثة، مدعوما من عمليات الشراء النشطة التي شهدتها العديد من الأسهم في كل قطاعات السوق بلا استثناء، لاسيما الأسهم القيادية التي انعكس نشاطها على أداء مؤشر كويت 15 على وجه الخصوص، والذي كان تمكن من تحقيق أعلى نسبة ارتفاع له في يوم واحد على الإطلاق، حيث تخطت نسبة مكاسبه في تلك الجلسة 5%. الأمر الذي انعكس إيجابا على القيمة الرأسمالية للسوق والتي ارتفعت بنسبة تعدت الـ4%. هذا وواصل السوق اتجاهه الصاعد في الجلسة التالية على الرغم من عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة خلال الجلسة، إلا أن تكثيف عمليات الشراء على الأسهم القيادية، بالإضافة إلى عودة عمليات المضاربة الإيجابية أديا إلى استمرار السوق في السير نحو الارتفاع.

وفي جلسة منتصف الأسبوع، فقد تمكن السوق من مقاومة عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة بقوة خلال معظم فترات التداول، واستطاعت مؤشراته الثلاثة أن تنهي تعاملات الجلسة في المنطقة الخضراء، محققة مكاسب محدودة نسبيا، وسط انخفاض نشاط التداول بشكل طفيف، فيما واصل السوق تحقيق الارتفاع في جلسة الأربعاء، وذلك بدعم من استمرار موجة التفاؤل في السيطرة على معنويات المتداولين في السوق، وسط تركيز عمليات الشراء على الأسهم الصغيرة، لاسيما في قطاعي العقار والخدمات المالية.

أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد شهد السوق تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من مواصلة أداءه الإيجابي، منهيا تداولات الجلسة في المنطقة الخضراء، فيما لم يستطع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من مواصلة الارتفاع، ليغلقا مسجلان بعض الخسائر نتيجة تأثرهما بعمليات جني الأرباح، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدفعهما للإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي، وإن خفف من مكاسبهما بعض الشيء.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 12.87%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.49%، في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 0.15%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,577.81 نقطة، مسجلا نموا نسبته 5.58% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 5.95% بعد أن أغلق عند مستوى 441.59 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,069.99 نقطة، بنمو نسبته 7.19% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 17.44% ليصل إلى 36.15 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 72.57%، ليبلغ 356.56 مليون سهم تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات السوق نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي تراجع مؤشره بنسبة بلغت 0.58% بعد أن أغلق عند مستوى 1,086.62 نقطة. وقد تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث نما مؤشره بنسبة بلغت 11.46%. منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 547.48 نقطة، تبعه قطاع العقار الذي ارتفع مؤشره بنسبة 9.81%، مغلقا عند مستوى 1,133.03 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة، حيث سجل مؤشره نموا أسبوعيا نسبته 6.82%، مقفلا عند مستوى 847 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلا للمكاسب في الأسبوع الماضي، فقد كان قطاع الرعاية الصحية، والذي ارتفع مؤشره بنسبة بلغت 2.79%، مغلقا عند مستوى 940.27 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 814.65 مليون سهم تقريبا، شكلت 45.70% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 397.51 مليون سهم تقريبا للقطاع أي ما نسبته 22.30% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.98% بعد أن وصل إلى 160.11 مليون سهم تقريبا.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.98% بقيمة إجمالية بلغت 46.96 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.32% وبقيمة إجمالية بلغت 40.35 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 39.96 مليون د.ك. شكلت 22.11% من إجمالي تداولات السوق.

«الأرجان» تتخارج من شركة زميلة بصفقة قيمتها 150 مليون دولار

شعار شركة الأرجان

بناءاً على الإستراتيجية التي تبنتها "الأرجان" و المعتمدة من قبل مجلس إدارتها في عام ٢٠١٣ والخاصة بالتقليل من المخاطر في المنطقة وإعادة الإستثمار في أماكن أخرى تم تحديدها مسبقا لتوزيع المخاطر لإستثمارات الشركة ، كما تبنت الإستراتيجية كذلك سياسة التحقق من توفير السيولة اللازمة لإعادة التوظيف في مشاريع صدره للدخل لتأمين توزيع الأرباح للمساهمين بشكل سنوي ثابت ومستمر.

وعليه قام مجلس إدارة صندوق إستثماري (مملوك للارجان ولشركاتها التابعة بالكامل) بتوقيع عقدي بيع لكامل حصته في شركة زميلة بالمملكة العربية السعودية مع أحد المستثمرين بقيمة اجمالية وصلت 45 مليون دينار تقريبا، الذي يعادل 150 مليون دولار. وأكدت شركة «الأرجان» في بيان لها لسوق الكويت للأوراق المالية أن الاتفاقية تتضمن بيع كامل حصة الصندوق الاستثماري في الشركة الزميلة من خلال صفقتين: بيع نسبة 7.5% من إجمالي الأسهم المملوكة للصندوق في رأسمال الشركة الزميلة بسعر إجمالي 57.92 مليون ريال سعودي (المعادل لـ 4.47 مليون دينار كويتي تقريبا) وقد بلغت التكلفة الدفترية للأسهم المباعة كما في 30 سبتمبر 2014 مبلغ 14.07 مليون ريال سعودي (المعادل لـ 1.07 مليون دينار كويتي تقريبا). وعليه فإن الربح الناتج عن تلك الصفقة يعادل 310% تقريبا من التكلفة الدفترية وسيتم إدراج ربح هذه الصفقة ضمن نتائج أعمال عام 2015 لشركة الأرجان العالمية العقارية.

كما قام الصندوق في الصفقة الثانية ببيع نسبة 92.5% من إجمالي الأسهم المملوكة للصندوق في رأسمال الشركة الزميلة بسعر إجمالي 521.32 مليون ريال سعودي (المعادل لـ 40.20 مليون دينار كويتي تقريبا) وقد بلغت التكلفة الدفترية للأسهم المباعة كما في 30 سبتمبر 2014 مبلغ 173.55 مليون ريال سعودي (المعادل لـ 13.20 مليون دينار كويتي تقريبا). وعليه فان الربح المتوقع عن تلك الصفقة يعادل 200% تقريبا من التكلفة الدفترية والمشروطة بعدم اعتبار البيع نافذا في حال عدم قيام المشتري بسداد ثمن الأسهم المباعة في موعد اقصاه 30 أبريل 2015 وفي حال اتمام عملية البيع سيتم ادراج ربح هذه الصفقة ضمن نتائج أعمال عام 2015 لشركة الأرجان العالمية العقارية.

فيما أكد البيان أن التكلفة الدفترية للأسهم الخاصة بالصفقتين لا تتضمن حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة عن الفترة من 1 أكتوبر 2014 وحتى تاريخ البيع، وعليه فقد يتغير الربح الناتج عن تلك الصفقات بالزيادة أو النقصان وفقا لحصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة عن تلك الفترة. وبهذا السياق صرح المهندس/ خالد خضير الشهان نائب رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي لشركة «الأرجان»: «يسعدنا الاعلان عن هذه الصفقة التي تؤكد التزام الادارة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي رسمها مجلس إدارتها والتي حرصت على تعزيز القيمة الاستثمارية للمساهمين وحفظ حقوقهم ومكتسباتهم. كما تؤكد هذه النتائج على حرص شركة «الأرجان» ممثلة بمجلس إدارتها على التواصل مع المساهمين انطلاقا من التزامنا بالشفافية والافصاح عن المعلومات المالية وأعمالنا الاستثمارية».

«المالية» و«خبرات الجودة الدولية» أتما برنامجاً تدريبياً حول كتابة المذكرات والتقارير

أقامت وزارة المالية برنامجا تدريبيا و تأهيليا تحت عنوان " آليات المذكرات والتقارير المالية " بالتعاون مع معهد خبرات الجودة الدولية للتدريب الأهلي شمل 82 قسما على 3 مجموعات من المتدربين والمهتمين بالمذكرات والتقارير المالية و الحكومية بفندق ومنتجع نادي النخيل وذلك خلال الفترة من 21 إلى 25 ديسمبر 2014.

وصرح مدير التدريب بمعهد خبرات الجودة الدولية للتدريب الأهلي حسين عرفان أن البرنامج هدف الى تسليط الضوء بشكل كامل عن شرح أنواع التقارير المالية ومنها: عناصر ومحتويات التقارير المالية وأنواعها، طرق وأساليب إعداد التقارير المالية ، استخدام التقارير المالية في الرقابة والمتابعة، نماذج من التقارير المالية في مجالات (الميزانية – التخطيط المالي – الحسابات – عقارات أملاك الدولة) ، التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مواصفات وأنواع التقرير النموذجي ، ومراحل إعداد وكتابة التقارير المالية.

تحت رعاية وحضور سمو الشيخ ناصر المحمد وبرعاية بلاتينية من شركتي زين والزياني

معرض «بريطانيا في الكويت» التاسع ينطلق 15 يناير المقبل

برعاية وحضور سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح أعلنت مجموعة الجابرية للمعارض عن اقامة الاسبوع البريطاني التاسع في الكويت « معرض بريطانيا في الكويت »في الفترة من 15 الى 17 يناير 2015 بقاعة سلوى صباح الأحمد في فندق المارينا.بمشاركة اكثر من 70 شركة .

وجاءت بداية معرض «بريطانيا في الكويت» في عام 1997 تعزيزا للعلاقات التجارية التي طالما ربطت البلدين التي إمتدت عبر سنوات عديدة والمستمرة في النمو والتوسع حتى وقتنا هذا.

قال السفير البريطاني لدى دولة الكويت، ماثيو لودج: يسرنا ويشرفنا اقامة الحدث تحت رعاية سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح .

واضاف انه منذ اقامة معرض «بريطانيا في الكويتفان روابط التجارة والاستثمار بين الدولتين تتواصل في الاتساع، بينما علاقاتنا السياسية والاستراتيجية العميقة تزداد قوة. وقال السفير ماثيو لودج يشارك في المعرض مجموعة من الشركات البريطانية ذات التواجد المحلي ويجتمعون تحت سقف واحد لعرض افضل منتجاتهم وخدماتهم مع التطلع لخدمة عملائهم الحاليين والجدد بشكل افضل. واضاف يسرني المشاركة في هذه الفعالية المثمرة والتي تسهم بدورها في تقوية الروابط التي طالما جمعتنا بدولة الكويت الحبيبة واهلها الكرام». وأكد ان كلا المشاركين في المعرض والزائرين سوف يتمتعون في المعرض ويجدونه جدير بالاهتمام.

سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح

السفير البريطاني لدى دولة الكويت ماثيو لودج

أحمد اسماعيل بهبهاني

ومن جهته قال رئيس مجموعة الجابرية للمعارض احمد اسماعيل بهبهاني: ان رعاية وحضور سمو الشيخ ناصر المحمد للحدث تؤكد عمق وتاريخ العلاقات الكويتية – البريطانية التي يتجاوز عمرها حسب الوثائق التاريخية مايزيد عن قرن وتؤكد حرصه على دعم الفعاليات والأنشطة التي من شانها دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الروابط وتنمية العلاقات التجارية مع الدول الصديقة

واضاف بهبهاني. يعد معرض الاسبوع البريطاني في الكويت يعد واحدا من اهم الانشطة الاقتصادية في الكويت والخليج العربي لكونه يجسد اواصر العلاقات البريطانية ـ الكويتية التي تضرب بجذورها في عمق التاريخ والتي بدأت بعد اتفاقية عام 1899 واكدت على استقلالية القرار الكويتي وابعدت الكويت عن الصراعات الدولية الكبرى.

وتابع بهبهاني ان الشركات البريطانية لها دور اساسي في شتى المجالات الاقتصادية في الكويت سواء في قطاعات «الصناعة او الخدمات او العقار او السياحة». مشيدا بالعمق التاريخي للعلاقات الكويتية ـ البريطانية. وقال ان الاسبوع البريطاني في الكويت وطوال 8 دورات سابقة اثبت انه من اكبر المعارض الخاصة بشركات دولة واحدة، لاسيما مع العدد الكبير من الشركات الذي يستقطبه المعرض والذي يتجاوز في دورته أكثر من 70 شركة ستقوم بعرض اكثر من مائة علامة وماركة تجارية.

واضاف: سيشهد المعرض مشاركة من الجهات التي تعرض احدث المنتجات والسلع البريطانية الى جانب جهات اخرى ستقوم بعرض خدماتها الصحية والطبية والتعليمية والتدريبية والمالية والاستثمارية وغيرها من الخدمات المهمة.

يشارك في المعرض العديد من الشركات التي تمثل مختلف القطاعات من بينها البيع بالتجزئة، والتعليم، والرعاية الصحية، وقطاع السيارات، والضيافة، والطيران، وغيرهم. وتقدم شركتي زين والزياني الرعاية البلاتينية للمعرض ويشارك فيه كل من بنك الكويت الوطني، وبريتش بيتروليم، والخطوط الجوية البريطانية، وسفريات القانم، وكوستا كوفي، وشركة شرق الهند للشاي، والمعهد البريطاني، وأوربت / شوتايم، وجي4 سيكيوريتي، وإنشكيب للشحن، وإتش سي إيه إنترناشونال، وبرلنجتون ستون، ومنتدى الأعمال البريطاني، والمدرسة البريطانية في الكويت، وإتحاد المصارف الكويتية، ومكتب ترويج الإستثمار الكويتي، وتخلل المعرض العديد من الفعاليات والتي تم من خلالها عرض منتجات لأول مرة في الكويت.

ويذكر أن مجموعة الجابرية قد قامت بتنظيم أول أسبوع تجاري بريطاني في الكويت في عام 1997 وخلال 17 عاما نجح الأسبوع البريطاني في الكويت في جذب أعلى المستويات من الزائرين مما يعمل على بناء العلاقات بين البلدين ويعرض اتساع الحضور البريطاني التجاري في الكويت.